

توسع «أدنوك للتوزيع» في مصر يؤزم ملف سيطرة الاستثمارات الإماراتية على قطاع الطاقة



الخميس 14 مايو 2026 09:00 م

أعلنت شركة «أدنوك للتوزيع» الإماراتية خططها لرفع عدد محطات الوقود التابعة لها إلى أكثر من 1150 محطة بحلول عام 2028، مع توسيع انتشارها في السعودية ومصر وأسواق إقليمية أخرى، في خطوة تعكس تسارع تمدد الشركات الخليجية داخل قطاعات الطاقة والخدمات الحيوية بالمنطقة، وسط اعتماد حكومي متزايد على الاستثمارات الأجنبية لتعويض أزمات النقد الأجنبي ودعم الاقتصاد المصري المتعثراً

وتكشف التحركات الجديدة للشركة الإماراتية عن اتساع نفوذ رؤوس الأموال الخليجية داخل السوق المصري، خصوصاً في القطاعات المرتبطة بالطاقة والبنية التحتية والخدمات الأساسية، بينما تواجه الشركات المحلية صعوبات متزايدة في التمويل والمنافسة، في ظل سياسات اقتصادية دفعت الدولة إلى فتح قطاعات استراتيجية أمام الاستثمارات الخارجية تحت ضغط الديون وأزمات السيولة المتفاقمة

أكد الرئيس التنفيذي لشركة «أدنوك للتوزيع» بدر سعيد للمكي أن الشركة تدير حالياً أكثر من 1032 محطة وقود في 3 أسواق رئيسية، بينها نحو 200 محطة داخل السعودية، مع استمرار خطط التوسع الإقليمي خلال السنوات المقبلة، بما يشمل تعزيز الحضور في مصر ودراسة فرص استثمارية جديدة داخل أفريقيا

توسع خليجي متسارع داخل قطاع الطاقة المصري

ويأتي هذا التوسع ضمن استراتيجية تستهدف تعزيز حضور الشركة في قطاع التجزئة الطاقية، عبر التوسع في محطات الوقود وخدمات «واحات أدنوك» وزيوت التشحيم وشحن المركبات الكهربائية، بما يسمح للشركة ببناء نموذج أعمال متنوع يتجاوز النشاط التقليدي المرتبط ببيع الوقود فقط

وفي المقابل يرى الخبير الاقتصادي الدكتور ممدوح الولي أن التوسع الخليجي داخل قطاعات الطاقة المصرية لم يعد مجرد استثمارات عادية، بل تحول إلى ظاهرة مرتبطة بأزمة التمويل الحادة التي تواجهها الحكومة، ما دفعها إلى تقديم تسهيلات واسعة أمام الشركات الأجنبية للدخول إلى قطاعات استراتيجية وحيوية

كما يشير الولي إلى أن الحكومة المصرية تعتمد بصورة متزايدة على التدفقات الخليجية باعتبارها وسيلة لتخفيف الضغوط المالية وتوفير العملة الأجنبية، خاصة بعد ارتفاع أعباء الدين الخارجي وتراجع تدفقات الاستثمار والإنتاج المحلي خلال السنوات الأخيرة

كذلك شهدت السوق المصرية خلال الأعوام الماضية توسعاً واضحاً للشركات الخليجية داخل قطاعات الوقود والطاقة والعقارات والخدمات اللوجستية، في ظل اتجاه رسمي لتشجيع الاستثمارات الخارجية باعتبارها أداة لدعم الاقتصاد وتوفير السيولة الدولارية

ومن ناحية أخرى ترتبط توسعات «أدنوك للتوزيع» في مصر بتغيرات أوسع داخل قطاع الطاقة الإقليمي، حيث تسعى الشركات الخليجية إلى تنويع استثماراتها خارج الحدود المحلية وبناء نفوذ اقتصادي ممتد داخل الأسواق العربية والأفريقية ذات الكثافة السكانية المرتفعة

في الوقت نفسه يثير تنامي حضور الشركات الخليجية في قطاع الوقود المصري تساؤلات متزايدة حول مستقبل المنافسة المحلية، خاصة مع امتلاك تلك الشركات قدرات تمويلية واستثمارية ضخمة تمنحها أفضلية واضحة مقارنة بالكيانات المحلية التي تواجه أزمات تمويل وتراجعاً في القدرة التوسعية

استثمارات الطاقة بين الحاجة الاقتصادية وأزمة السيادة السوقية

يرى اقتصاديون أن اهتمام «أدنوك للتوزيع» بالسوق المصري يعكس جاذبية قطاع الطاقة والخدمات المرتبطة به، في ظل ارتفاع الطلب المحلي واتساع السوق الاستهلاكية، إضافة إلى موقع مصر الجغرافي الذي يمنحها أهمية لوجستية وتجارية كبيرة في المنطقة

لكن الخبير الاقتصادي الدكتور رشاد عبده يؤكد أن التوسع الأجنبي داخل القطاعات الاستراتيجية يجب أن يخضع لضوابط تضمن حماية السوق المحلي وعدم تحول الاستثمارات الخارجية إلى حالة هيمنة طويلة المدى تؤثر على قدرة الشركات الوطنية على المنافسة والاستمرار

كما يلفت عبده إلى أن الاعتماد المفرط على رؤوس الأموال الأجنبية داخل القطاعات الحيوية قد يخلق حالة من الاختلال الاقتصادي مستقبلاً، خاصة إذا ارتبطت إدارة الخدمات الأساسية والطاقة بقرارات استثمارية خارجية تتحكم في جزء مهم من السوق المحلية

وفي السياق ذاته لا يقتصر نشاط «أدنوك للتوزيع» على الوقود التقليدي، بل يمتد إلى خدمات المركبات الكهربائية والتوسع في البنية التحتية المرتبطة بالطاقة الحديثة، وهو ما يمنح الشركة موقعاً متقدماً داخل أسواق تستعد للتحول التدريجي نحو أنماط استهلاك طاقي مختلفة

كذلك تعكس هذه التحركات توجهاً خليجياً متنامياً نحو السيطرة على سلاسل الخدمات المرتبطة بالطاقة، بدءاً من الوقود التقليدي وحتى الخدمات اللوجستية والتقنيات الحديثة، بما يعزز النفوذ الاقتصادي للشركات الخليجية داخل الأسواق الإقليمية

وفي المقابل تواجه الشركات المصرية الخاصة تحديات كبيرة تتعلق بارتفاع تكاليف التشغيل والتمويل وأسعار الفائدة، إضافة إلى تراجع القدرة على التوسع في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، وهو ما يحد من قدرتها على منافسة كيانات إقليمية ضخمة مدعومة بسيولة واستثمارات هائلة

أيضاً ترتبط موجة التوسع الخليجي الحالية بتحولات سياسية واقتصادية أوسع داخل المنطقة، حيث تسعى دول الخليج إلى تعزيز حضورها الاستثماري في الاقتصادات العربية الكبرى، مستفيدة من حاجة تلك الدول إلى التمويل والاستثمارات الأجنبية

ومن جانبه يرى الخبير الاقتصادي وائل النحاس أن الأزمة الحقيقية لا تتعلق فقط بدخول الاستثمارات الخليجية، بل بضعف البيئة الإنتاجية المحلية وعدم قدرة الاقتصاد المصري على خلق شركات وطنية قوية قادرة على المنافسة الإقليمية داخل القطاعات الحيوية

الحكومة تفتح الأسواق وسط ضغوط الديون والعملات الأجنبية

تواصل الحكومة المصرية الترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية باعتباره أحد الحلول الرئيسية لأزمة النقد الأجنبي والضغوط الاقتصادية، خصوصاً مع استمرار ارتفاع الدين الخارجي وزيادة أعباء الاستيراد وتراجع قيمة الجنيه خلال السنوات الأخيرة

ويؤكد خبراء أن التوسع الخليجي داخل السوق المصرية جاء في توقيت تواجه فيه الدولة تحديات مالية صعبة دفعتها إلى تسريع خطط بيع الأصول وجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى قطاعات البنية التحتية والطاقة والخدمات الأساسية

كما ارتبطت هذه السياسات بتوسع برنامج الطروحات الحكومية والانفتاح على المستثمرين الخليجيين، في محاولة لتوفير سيولة دولارية تساعد الحكومة على مواجهة الالتزامات المالية وسداد الديون وتمويل الواردات الأساسية

وفي هذا السياق يرى الدكتور ممدوح الولي أن الحكومة باتت تعتمد على بيع الأصول والتوسع في الاستثمارات الخارجية كبديل مؤقت لمعالجة الأزمات الاقتصادية، دون تنفيذ إصلاحات إنتاجية حقيقية تعزز الصناعة المحلية وتدعم الاقتصاد الوطني على المدى الطويل

بينما تؤكد الحكومة أن جذب الشركات الخليجية يعزز النمو ويوفر فرص عمل ويزيد من كفاءة الخدمات، يرى مراقبون أن استمرار الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية دون حماية حقيقية للسوق المحلية قد يؤدي إلى تراجع دور الشركات الوطنية تدريجياً داخل قطاعات حيوية ومربحة

كذلك يخشى اقتصاديون من تحول قطاعات الطاقة والخدمات إلى مجالات تتحكم فيها كيانات إقليمية كبرى تمتلك قدرة أعلى على التوسع والتسعين وإدارة السوق، في وقت تعاني فيه الشركات المحلية من أزمات تمويل وتشغيل متفاقمة

وفي المقابل تواصل «أدنوك للتوزيع» دراسة فرص توسع إضافية داخل أفريقيا، بما يعكس توجه الشركة نحو بناء شبكة إقليمية واسعة تتجاوز حدود الخليج، مستفيدة من التحولات الاقتصادية والانفتاح الاستثماري داخل عدد من الأسواق العربية والأفريقية

كما يشير توسع الشركة الإماراتية داخل مصر والسعودية إلى أن المنافسة المستقبلية داخل قطاع الطاقة لن تقتصر على بيع الوقود فقط، بل ستمتد إلى الخدمات الذكية والبنية التحتية للطاقة الحديثة والتقنيات المرتبطة بالمركبات الكهربائية والخدمات اللوجستية

وفي ظل هذه التطورات تبدو السوق المصرية واحدة من أهم ساحات التمدد الإقليمي للشركات الخليجية، بينما تستمر الحكومة في تقديم الانفتاح الاستثماري باعتباره إنجازاً اقتصادياً، رغم المخاوف المتزايدة من تراجع دور القطاع المحلي واتساع نفوذ الكيانات الخارجية داخل قطاعات تمس الحياة اليومية للمواطنين بصورة مباشرة

